Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement in Mitigating Money Laundry and Terrorism Financing: Applied Study on Brokerage Companies in Jordan

Walid Omar Owais [1], Ahmad Abdelraheem Al Dahiyat [2] and Khaled Eriej Aburisheh [3]

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of the application of the International Auditing Standard (315) "Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement through Understanding the Entity and Its Environment", in reducing money laundry and financing of terrorism in brokerage companies.

The study relied on descriptive analytical approach which is considered suitable for the study purposes. The population and sample of the study consisted of all certified public accountants (audit companies) of brokerage firms, which were (23) brokerage firms. A questionnaire was developed and distributed to the study sample which was represented by (75) certified accountants. (63) questionnaire forms were retrieved, two were excluded because of incomplete answers. So, the questionnaire forms which were subject to statistical analysis (61).

The study revealed that the International Auditing Standard (315) was highly applied in its five dimensions. A high importance of anti-money laundry (AML) and terrorism financing procedures was found. Furthermore, a statistically significant impact of the elements of the international standard 315: (control environment, risk assessment, control activities, information and communication, monitoring) on reducing money laundry and financing of terrorism in financial brokerage companies in Jordan was found.

In light of the results, the study presented a set of recommendations, the most important of which is reviewing the internal control and risk management systems at least once a year, while ensuring that the material risks are identified, managed and disclosed.

Keywords: International Standard on Auditing (315), Risks of material misstatement, Money laundry, Terrorism financing, Brokerage firms, Jordan.

1 Associate Professor, Accounting Department, Amman University College for Financial and Managerial Science, Al-Balqa Applied University, Amman, Jordan. E-Mail: waliiidowais@bau.edu.jo

2 Associate Professor, Accounting Department, Amman University College for Financial and Managerial Science, Al-Balqa Applied University, Amman, Jordan. E-Mail: adahiyat@bau.edu.jo

3 Assistant Professor, Accounting Department, Amman University College for Financial and Managerial Science, Al-Balqa Applied University, Amman, Jordan. E-Mail: aburisheh@bau.edu.jo.

Received on 3/8/2018 and Accepted for Publication on 21/2/2019.

 © 2020 DAR Publishers/The University of Jordan. All Rights Reserved.

تحديد مخاطر الخطأ الجوهري وتقييمها في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب دراسة تطبيقية: شركات الوساطة المالية في الأردن

وليد عمر عويس[1]، أحمد عبدالرحيم الدحيات[2]، وخالد عريج أبو ريشة[3]

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي (315) "تحديد مخاطر الخطأ الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها" في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات الوساطة المالية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وأغراض الدراسة، وتكوّن مجتمع الدراسة وعينتها من مدققي حسابات شركات الوساطة المالية في الأردن البالغ عددها (23) شركة. تمّ توزيع (75) استبانة واسترداد (63) واستبعاد استبانتين لعدم اكتمال الإجابة عليها، وبذلك بلغت الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (61) استبانة. توصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى تطبيق معيار التدقيق الدولي (315) بأبعاده الخمسة وارتفاع مستوى الأهمية لتطبيق إجراءات الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات الوساطة المالية في الأردن، كما ثبت وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعناصر المعيار الدولي (315) المتمثلة في: (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة) في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات الوساطة المالية في الأردن. وعلى ضوء النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على الأقل مرة سنوياً، مع التأكد من تحديد المخاطر الجوهرية وإدارتها والإفصاح عنها.

الكلمات الدالة: معيار التدقيق الدولي (315)، مخاطر الخطأ الجوهري، غسل الأموال، تمويل الإرهاب، شركات الوساطة المالية، الأردن.

المقدمة

يحدد تطبيق معيار التدقيق الدولي (315) مخاطر الأخطاء الجوهرية، وذلك بجعل المؤسسات وبيئتها– بما في ذلك شركات الوساطة– أهم أدوات الإدارة لتقييم نزاهتها، وأنظمتها، وعملياتها، ونظامها الأساسي، والإجراءات المهمة لديها. وقد ارتبط تطور مفهوم الرقابة الداخلية بحجم وظيفة الإدارة في المؤسسات وتطوّرها؛ ذلك أن توسيع أنشطتها وتنويعها محتاج إلى مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تعمل على تحسين الدقة والفعالية، بما يضمن صحة تسجيل البيانات المحاسبية في الدفاتر والسجلات، دون أخطاء أو احتيال، بالإضافة إلى حماية المكوّن النقدي، أكان ذلك لعنصر النقد أم للموجودات الأخرى، ثم توجيه المزيد من الاهتمام إلى الاستخدام الفعال لموارد المؤسسة وتطوير مفهوم الرقابة الداخلية.

وفي ضوء الاضطرابات السياسية والحروب التي تحيط بالأردن، فإن الجريمة المالية، بما في ذلك جريمة غسل الأموال، أصبحت تشكل تهديداً كبيراً على المؤسسات المالية،

1 أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.
waliiidowais@bau.edu.jo
2 أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.
adahiyat@bau.edu.jo
3 أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.
aburisheh@bau.edu.jo

تاريخ استلام البحث 2018/8/3 وتاريخ قبوله 2019/2/21.

© 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

بما في ذلك شركات الوساطة المالية. وعليه، فإن مكافحتها تعدَّ واحدة من أهم الأدوات لمواجهة هذا الخطر، الذي ضاعف أهمية الإشراف على مختلف الأشكال التشريعية والمالية والقانونية وضرورة وجود آليات تنفيذ ومراقبة فاعلة.

مشكلة الدراسة

إن تطبيق معيار التدقيق الدولي (315) يعد أحد الركائز الأساسية التي تساهم في إعداد تقارير مالية ملائمة وذات تمثيل صادق، تمكِّن الإدارة من تصميم نظام رقابي داخلي والحصول على تأكيد معقول من المدققين الداخليين للحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن.

وبناءً على ما تقدم، فإن مشكلة الدراسة تكمن في دراسة أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي (315) في الحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ إذ يمكن صياغة المشكلة بطرح التساؤل الرئيس الآتي:

هل هناك أثر لتطبيق معيار التدقيق الدولي (315) في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن؟

وسيتم طرح التساؤلات الفرعية التالية للإجابة عن التساؤل الرئيس:

1- هل هنالك أثر للبيئة الرقابية للحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن؟
2- هل هناك أثر لتقييم المخاطر في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن؟
3- هل هناك أثر للأنشطة الرقابية في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن؟
4- هل هناك أثر للمعلومات والاتصالات في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن؟
5- هل هناك أثر للمراقبة في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن؟

أهداف الدراسة ومبرراتها

تتلخص أهداف الدراسة بالآتي:

1- بيان أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي (315) المتمثل في: (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة) في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن.
2- التعرف إلى واقع تطبيق معيار التدقيق الدولي (315) ومستواه لدى شركات الوساطة المالية في الأردن.
3- التعرف إلى واقع تطبيق الإجراءات الخاصة للحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومستواه.
4- التعرف إلى متطلبات التشريعات الخاصة للحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5- العمل على الخروج بتوصيات ومقترحات للمعنيين والمهتمين على المستويين الأكاديميّ والمهنيّ، بما يساهم في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية بهدف الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يأتي:

الأهمية الميدانية: تتمثل في النتائج التي يمكن لهذه الدراسة أن تصل إليها بالتعرف إلى وجهات نظر المبحوثين في أهمية تطبيق معيار التدقيق الدولي (315) لدى شركات الوساطة المالية في الأردن، والتعرف إلى أهمية مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنسبة للمبحوثين، وأخيراً التعرف إلى أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي (315) في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن.

الأهمية الموضوعية: إن الربط بين تطبيق معيار التدقيق الدولي (315) المتمثل في: (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة) وبين الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن هو محطّ اهتمام الأكاديميين والمهنيين والقانونيين والعاملين في القطاع المالي الأردني.

فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة، تمت صياغة الفرضية العدمية الرئيسة الآتية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار التدقيق الدولي (315) في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن.

ولاختبار هذه الفرضية، فقد تم بناء الفرضيات الفرعية الآتية، التي تمثل مكونات الرقابة الداخلية:

H0.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق البيئة الرقابية في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن.

H0.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق تقييم المخاطر في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن.

H0.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الأنشطة الرقابية في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن.

H0.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الاتصالات والمعلومات في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن.

H0.5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المراقبة في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى شركات الوساطة المالية في الأردن.

الإطـار النظري

أولاً: الرقابة الداخلية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (315)

هناك العديد من التعريفات للرقابة الداخلية؛ فقد عرّفها الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC), 2003) بموجب المعيار (400) "تقييم المخاطر والرقابة الداخلية"، بأنها جميع السياسات والإجراءات الداخلية التي تستخدمها إدارة المؤسسة وتسعى لتحقيقها قدر الإمكان لضمان الإدارة المناسبة والفعالة، ورفع كفاءة العمل وإدارة الأصول وحمايتها، والوقاية من الاحتيال والأخطاء وكشفها، ودقة السجلات المحاسبية واكتمالها، وإعداد تقارير مالية ملائمة ذات تمثيل صادق في الوقت المناسب (الموقع الإلكتروني: www.bkrasiapac.com).

وفي نهاية عام (2004)، قام مجلس المعايير الدولية للمراجعة (International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)) بسحب المعيار (400) ونشر معيار التدقيق الدولي (315) "تحديد مخاطر الخطأ الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها"، وقام بمراجعته في عام (2006) (IFAC, 2009). وقد تناول المعيار (315) مجموعة متنوعة من القضايا، منها إجراءات تقييم المخاطر ومصادر المعلومات حول الشركة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية، وفهم الشركة وبيئتها، والإفصاح والكشف، وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، والتوثيق. ولعل أهم نقطة في هذا المعيار هي اعتماد خطة الرقابة الداخلية المتكاملة التي اعتمدتها لجنة رعاية للمنظمات (The Committee of Sponsoring Organizations (COSO) Organizations) في عام (1987) وجرى تعديلها في عامي (2002) و(2004) (جمعة، 2009).

وعرّف معيار التدقيق الدولي (315) الرقابة الداخلية بأنها "عملية مصّممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المنشأة التي يمكن من خلالها الحصول على تأكيد معقول أن الأهداف المتمثلة في تحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة العمليات التشغيلية وفاعليتها، وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة، قد تمّ تحقيقها، وهذا يعني أن الرقابة الداخلية تصمم ويتم تشغيلها من أجل معالجة مخاطر الأعمال التي قد تحول دون تحقيق هذه الأهداف" (IFAC, 2009).

يهدف معيار التدقيق الدولي (315) إلى تطوير التوجيه وتقديمه بشأن فهم أعمال المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية، وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في عملية إعداد التقارير المالية؛ بذلك الشكل الذي يحدد هذه المخاطر وأسبابها، سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وتقييم الحاجة إلى

أعمال تدقيق إضافية (حماد، 2007). كما يشير إلى أنه ليس ضرورياً أن تنال أنظمة الرقابة الداخلية جميعها اهتمام المدقق الخارجي، وإنما تلك التي يمكن أن تؤثر في التقارير المالية؛ إذ يتم تحديدها وفقاً لدراسة هذه الانظمة وفهمها (IFAC, 2009).

ثانياً: عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعرّف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتّجار غير المشروع في مكافحة المخدرات وغسل الأموال لعام (1988) هذه الجريمة بأنها: "نقل أموال أو تحويلها، مع العلم بأن ذلك يشكل جريمة أو مشاركة في مثل هذه الجريمة لإخفاء مصدر الأموال غير القانوني أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة لتجنب العواقب القانونية لأفعاله". (الموقع الإلكتروني: www.unodc.org).

وذهب الساعدي (2010) في تعريفه إلى أنها: "عملية دولية يتم فيها تحويل الأموال عن طريق الأنشطة غير المشروعة لجريمة منظمة لإخفاء طبيعة تلك الموارد أو مليتها أو نوعيتها، أو نقلها أو تغييرها، التي تختبئ في الأصل وتتنكر بطريقة غير مشروعة، أو سوف تستخدم لتمويل الأعمال أو العمليات الإرهابية.

كذلك عرّف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردني ذو الرقم (46) لسنة (2007) غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأنه: الفعل الذي يشمل اقتناء الأموال أو حيازتها أو بيعها أو تحويلها أو إدارتها أو استقبالها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو تداولها أو تحويلها أو إخفاء أصلها أو طبيعتها الحقيقية أو موقعها أو استخدامها أو التصرّف بملكيتها أو الحقوق ذات الصلة التي تعرف بأنها متحصّلة من إحدى الجرائم المشار إليها في فقرات هذا القانون، التي تشمل جرائم الجناية والجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية" (الموقع الإلكتروني: www.cbj.gov.jo).

وصدرت تعليمات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة الأوراق المالية لسنة (2010) بموجب قانون الأوراق المالية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد ركّزت هذه التعليمات على مجموعة من إجراءات العناية الواجبة بشأن عميل شركات الوساطة المالية؛ من حيث التركيز على إجراءات التعّرف إلى العميل بشكل كافٍ. كما فرضت التعليمات ضرورة تسجيل أي مبالغ يتمّ دفعها من العميل بشكل نقدي إذا كان مجموعها يزيد على عشرة آلاف دينار أو ما يعادلها أو في حال دفع مبالغ مجزأة أقل من عشرة آلاف دينار بمبلغ بسيط في سجلات خاصة. كذلك شملت التعليمات إجراءات خاصة في حال الاشتباه بحدوث عملية غسل الأموال، وألزمت الجهات الخاضعة بأن يَضْمن العقد مع المحاسب القانوني التزامه بالتأكد من القيام بتطبيق أحكام القانون وهذه التعليمات (الموقع الإلكتروني: www.jsc.gov.jo).

ثالثاً: عناصر الرقابة الداخلية ضمن معيار التدقيق الدولي (315) ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

من خلال الاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة، يمكن ربط الأثر المتوقع لعناصر الرقابة الداخلية الخمسة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على النحو التالي:

البيئة الرقابية: تحدد البيئة الرقابية عمل المؤسسة والمواقف الإيجابية وسلامة الإدارة وثقافتها. فعندما تقوم البيئة الداخلية للمؤسسة بتجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تصبح جزءاً من البيئة التنظيمية للمؤسسة. وقد ألزمت المادة (13) من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة الأوراق المالية لسنة (2010) بوضع إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تُراعى فيها الدقة في تحديد الواجبات والمسؤوليات بالإضافة إلى تخصيص كادر مستقل ومؤهل ضمن دائرة الرقابة الداخلية لهذه الغاية (الموقع الإلكتروني: www.jsc.gov.jo).

تقييم المخاطر: تواجه كل منشأة مجموعة متنوعة من المخاطر. ومن واجب أنظمة الرقابة الداخلية التعرف إليها وتحديدها ووضع آلية لكيفية إدارتها، وهو ما تطرقت إليه الفقرة (ب) من المادة (9) من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة الأوراق المالية لسنة (2010)؛ فقد ألزمت المؤسسة المالية بموجب تلك التعليمات بوضع النظم اللازمة لتصنيف العملاء حسب درجة المخاطر في ضوء ما يتاح لها من معلومات وبيانات ومراجعتها بشكل دوري (الموقع الإلكتروني: www.jsc.gov.jo).

الأنشطة الرقابية: هي أنشطة في طبيعتها وقائية وكاشفة

للمخاطر، وتكون مكتوبة في دليل خاص وتنفذ آلياً، وتشير إلى السياسات والإجراءات التي تعتمدها المؤسسة لضمان تنفيذ مخططات الإدارة. وتنعكس هذه النقطة في المادة (13) من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة (2010) التي ألزمت شركة الوساطة المالية بأن تضع نظاماً داخلياً مناسباً يشتمل على السياسات والضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الموقع الإلكتروني: www.jsc.gov.jo).

الاتصالات والمعلومات: وتشكل نظاماً متكاملاً لتوفير المعلومات المناسبة ونشرها عبر شبكة اتصالات داخلية لتبادل المعلومات والمتطلبات من الأعلى إلى الأسفل، والعكس صحيح؛ وخارجياً للحصول على معلومات خارجية مناسبة لعمل الشركة ومتطلباتها والوفاء بمتطلبات الأطراف الخارجية. وإن برنامج مكافحة غسل الأموال جزء من نظام الرقابة الداخلية، ويعمل بالتوازي معه؛ بحيث يجب أن يكون لدى الإدارة نظام معلومات شامل وفعال لمراقبة حسابات العملاء والمعلومات المطلوبة والعمليات المالية والمخاطر وتقديمها للسلطات الداخلية ذات الصلة، والجهات الخارجية المعنية (الموقع الإلكتروني: www.cbj.gov.jo).

أنشطة المراقبة: هي أنشطة يتم تقديمها إلى الوزارة باعتبارها تقارير عن التقصير في تنفيذ أنظمة الرقابة المتكاملة، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي فإن أنشطة المراقبة جزء من متطلبات الامتثال لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (الموقع الإلكتروني: www.cbj.gov.jo). وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الدولية تقوم بهذا الدور في شكل زيارات منتظمة لتقييم مدى التزام المؤسسات الأردنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الدولي، وبشكل منفصل. وكان آخر تلك التقارير ما صدر عن مؤسسة بازل، ويسمى تقرير (مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب) الذي وضع الأردن في المرتبة (36) عالمياً من بين (149) دولة من حيث المخاطر، وصنف الأردن في المرتبة الأولى عربياً من حيث قوة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الموقع الإلكتروني: www.khaberni.com/news).

رابعاً: نبذة عن القطاع المبحوث: "شركات الوساطة المالية في الأردن"

تعتبر شركات الوساطة القناة التي يتم من خلالها استثمار المدّخرات لتتحول إلى استثمارات مالية؛ إذ تعمل هذه الشركات وسيطاً لأولئك الذين يشترون ويبيعون الأوراق المالية ويقدمون الاستشارات. فقد شهدت بورصة عمّان خلال الفترة (من العام 2000 وحتى العام 2005) زيادة في أحجام التداول في الأوراق المالية، وبخاصة في العام (2005)، ورافقت هذه الزيادة في أحجام التداول زيادة في أعداد شركات الوساطة المالية؛ إذ ارتفع عددها من (30) شركة في نهاية عام (2004) إلى (62) شركة في نهاية عام (2006). ويبلغ عدد شركات الوساطة المرخصة حالياً (60) شركة. كذلك تتّضح أهمية دور شركات الوساطة إذا تمّت مقارنة القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة في بورصة عمّان مع الناتج المحلي للأردن؛ فقد بلغت هذه النسبة (233.9%) عام (2006) و(326.6%) عام (2005)، وعلى الرغم من تراجع التداول بشكل كبير في السنوات اللاحقة، فإنّ نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي بلغت في العام (2016) (65.1%) (تقارير هيئة الأوراق المالية السنوية للأعوام 2004 و2005 و2006 و2016، موقع مركز إيداع الأوراق المالية).

الدراسات السابقة

- دراسة عبدالرحيم وبن سعيد (2017) بعنوان: "جريمة تبييض الأموال في ظل رقمنة الخدمات المصرفية".

هدفت الدراسة إلى تبيان ماهية تبييض الأموال وتاريخه وأهم أساليب تبييض الأموال عبر الجهاز المصرفي، وبعد الرجوع إلى الأدبيات والدراسات ذات العلاقة، تمّ التوصل إلى أنه بالرغم من إيجابيات تكنولوجيا المعلومات، فإن لها سلبيات من أهمها استفادة الجريمة المنظمة منها فيما يتعلق بتبييض الأموال، وبخاصة في المجال المصرفي. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف بفهم آليات التبييض وإدراك أنها آليات معقدة ومتغيرة غالباً ما تنشأ عن خبرة معمقة لصاحبها بالعمل المصرفي، وبالتالي فإن كشفها ومنعها يتطلبان خبرة مصرفية.

- دراسة عربيات (2017) بعنوان: "أثر مقررات لجنة رعاية

المنظمات (COSO) في الحدّ من غسل الأموال في المؤسسات المالية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر مقررات لجنة رعاية المنظمات (COSO) في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية الأردنية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّن مجتمع الدراسة من شركات التامين، وشركات الوساطة المالية، وشركات الصرافة، والبنوك التجارية والأجنبية العاملة في الأردن. وقامت الباحثة بتوزيع (303) استبانات واسترداد (255) واستبعاد استبانة واحدة. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للرقابة الداخلية وفق إطار لجنة رعاية المنظمات (COSO) بأبعادها مجتمعة: (البيئة الرقابية، وتقدير المخاطر، والأنشطة الرقابية، والاتصالات والمعلومات والمراقبة) في الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى المؤسسات المالية الأردنية. وعلى ضوء النتائج، أوصت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها: التمسك بضوابط الرقابة الداخلية؛ من خلال الإمساك بسجلات صحيحة للعمليات المالية والإدارية، وتنفيذ إجراءات تشغيلية وإدارية تتسم بالفاعلية والكفاءة لضمان إدارة سليمة متوافقة مع القوانين الأردنية المعمول بها لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمشاركة في المحافل الدولية ذات العلاقة بالسياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- دراسة القضاة (2017) بعنوان: "أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) في تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C's في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) في تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C's في البنوك التجارية الأردنية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتطوير استبانة وزّعت على المديرين ورؤساء الاقسام والمدققّين الداخليين وموظفي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية. وبلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (194) استبانة. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمقوّمات الرقابة الداخلية بأبعادها: (البيئة الرقابية، والإجراءات الرقابية، وتقييم المخاطر، ونظام المعلومات والتوصيل، والإشراف والتوجيه) في تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C's في البنوك التجارية الأردنية. كما أوصت بضرورة الاهتمام بكفاءة الأفراد العاملين ضمن أجهزة الرقابة الداخلية، مما يؤدي إلى تحسين بيئة الرقابة.

- دراسة (Naheem, M., 2016) بعنوان: "Internal Audit Function and AML Compliance: Globalization of the Internal Audit Function".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية وظيفة التدقيق الداخلي فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال في البنوك العالمية. وقد تم الاعتماد فيها على المصادر الثانوية لتحليل المشاكل الحالية المتعلقة بوظيفة التدقيق الداخلي من ناحية نظرية وعملية، كما تمت مناقشة حالات غسل الأموال لدى البنوك في ضوء العولمة. وتوصلت الدراسة إلى اقتراح مدخل لتطوير لجان تدقيق إقليمية تعمل على مكافحة غسل الأموال، بحيث يتم تحديد إجراءات عمل واضحة تمكنّها من القيام بعملها.

- دراسة (Abu Olaim & Rahman, 2016) بعنوان: "The Impact of Jordanian Anti-Money Laundering Laws on Banks".

هدفت الدراسة إلى فحص أثر قانون مكافحة غسل الأموال والتعليمات الصادرة بمقتضاه في قطاع البنوك في الأردن. اعتمدت الدراسة قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام (2007) مصدراً رئيساً للمعلومات، وعلى التعليمات ذات العلاقة، وبخاصة تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الرقم (51) لسنة (2010)، وتوصلت الدراسة إلى أن فاعلية القانون والتعليمات غير معروفة في ضوء الربيع العربي والأزمة السورية؛ التي أثّرت بشكل كبير في زيادة معدل جريمة غسل الأموال في الأردن. كذلك توصّلت الدراسة إلى أن التعاون والتنسيق الدوليين في مكافحة غسل الأموال ليسا في المستوى المطلوب.

- دراسة فضيلة والشريف (2015) بعنوان: "دور نظام الرقابة الداخلية في كشف المخاطر الائتمانية ورصدها في البنوك التجارية: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بالجزائر".

كان من أهم أهداف هذه الدراسة التعرف إلى مساهمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في عملية إدارة مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر. اعتمدت الدراسة المنهج

الوصفي التحليلي، وقام الباحثان بتوزيع (45) استبانة على موظفين في مديرية التدقيق ومديرية المحاسبة على مستوى الإدارة في البنك موضوع الدراسة. وكان من أهم النتائج التعرف إلى المساهمة الفعّالة لنظام الرقابة الداخلية في عملية إدارة مخاطر الائتمان في جميع مراحلها وخطواتها. وكان من توصياتها زيادة الاهتمام بمعرفة مدى فعالية الرقابة الداخلية وكفاءتها، وتسليط الضوء على مراحل إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.

- دراسة الخالدي (2015) بعنوان: "مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO): دراسة حالة قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO). أجريت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات الأولية من خلال توزيع استبانات على العاملين في الدوائر المالية وأقسام التدقيق في الجامعة الإسلامية في غزة وجامعة الأزهر من الجامعات العامة، وجامعة الأقصى كجامعة حكومية، وجامعة فلسطين كجامعة خاصة، التي تشكلت منها عينة الدراسة. وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (32) استبانة، تمت إعادة (27) منها، واستبعدت اثنتان. وأظهرت النتائج التزاماً جيداً بمقومات الرقابة الداخلية. وكان التزام الجامعات الخاصة الأكبر، تلتها الجامعات العامة ثم الحكومية. كما وجدت الدراسة أن هناك ضعفاً في تقييم جودة المراقبة وتقييم المخاطر، وضعفاً في قدرة نظم المعلومات والاتصال على توفير معلومات تقارير الأداء الإدارية. وأوصت بأن يتم اشتقاق منظومة معيارية من معايير الرقابة الداخلية لمنظمة (COSO) تتلاءم وأنشطة الجامعات، وأن تتبنى الجامعات سياسات لتقييم جودة المراقبة ومتابعتها، وتوزيع الوظائف وفقاً للكفاءة العلمية للحدّ من المخاطر ولتعزيز الرضا الوظيفي والانتماء المؤسسي.

- دراسة (Pinho, 2015) بعنوان: "Implementation of Internal Control Systems to Combat Money Laundering and Financing of Terrorism: An Applied Exploratory Study to the Angolan Financial Sector".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مستوى وطريقة تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية في أنغولا والطريقة التي يتم بها ذلك. تم إجراء مسح بهدف معرفة إلى أيّ مدى يتم تطبيق إجراءات الرقابة الوقائية وآليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والتعرف إلى صعوبات تطبيق هذه الإجراءات والآليات. وباستخدام التحليل الوصفي، تمّ التوصل إلى أنّ البنوك تطبق أنظمة رقابية تحدّ من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن هناك صعوبات تواجه التطبيق من أهمها أنظمة المعلومات، والنقص في الكادر المدرب.

- دراسة (Mitrou & Papachristou, 2015) بعنوان: "The Contribution of Internal Audit on Combating Money Laundering and Terrorism Financing".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مساهمة التدقيق الداخلي في سياسات مكافحة غسل الأموال في اليونان؛ فقد تمّت دراسة مدى التزام القطاع المالي الذي تشرف عليه هيئة الأوراق المالية في اليونان؛ وبخاصة شركات الوساطة المالية، بالتشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تمّ جمع معلومات عن مدى التزام شركات الوساطة بالتشريعات خلال الفترة (2004–2013) من خلال الاعتماد على التقارير السنوية المعدّة من هيئة الأوراق المالية لتدوين كل التجاوزات لتشريعات مكافحة غسل الأموال. وتوصلت الدراسة إلى أنّ التجاوزات الفعلية والمحتملة لتشريعات مكافحة غسل الأموال بلغت ذروتها خلال العام (2008). كذبلك تمت الإشارة إلى وجود ثغرات في التشريعات اليونانية لا بد من معالجتها. وجرى التشديد على أنه لا بد من أن يقوم التدقيق الداخلي بمهامه في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ما يميّز هذه الدراسة

ركّزت غالبية الدراسات السابقة على دور الرقابة الداخلية وفقاً لمقررات لجنة رعاية المنظمات (COSO) ودراسة عناصرها ومقوماتها وإجراءاتها في الحدّ من عمليات غسل الأموال، فضلاً عن التطرق إلى مفهوم غسل الأموال من ناحية سنّ القوانين والتشريعات. إلا أن هذه الدراسة تناولت تطبيق معيار التدقيق الدولي (315) "تحديد مخاطر الخطأ الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها" للحدّ من عمليات غسل

الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن تلخيص أهم ما يميز هذه الدراسة كما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1)
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الهدف	هدفت غالبية الدراسات السابقة إلى التعرف إلى دور التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة رعاية المنظمات (COSO) في الحدّ من عمليات غسل الأموال.	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي (315) "تحديد مخاطر الخطأ الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها" في الحدّ من عمليات غسل الأموال.
بيئة الدراسة	أجري معظم الدراسات السابقة في الأردن، وفلسطين (غزة)، والجزائر، وأنغولا، واليونان.	تم إجراء هذه الدراسة في البيئة الأردنية.
المجتمع والعينة	تنوعت مجتمعات الدراسات السابقة بين المصارف والبنوك التجارية والعالمية والقطاع المالي والمؤسسات المالية ومؤسسات التعليم العالي، بحيث اشتملت العينات على مدراء التدقيق الداخلي والمحاسبة في هذه المؤسسات.	تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الخارجيين على شركات الوساطة المالية في الأردن.
المتغيرات الخاضعة للدراسة	اعتمدت غالبية الدراسات السابقة على مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لمفهوم لجنة رعاية المنظمات (COSO) كمتغير مستقل، ومكافحة غسل الأموال وكمتغير تابع.	اعتمدت هذه الدراسة على مكونات معيار التدقيق الدولي (315) كمتغير مستقل، والحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب كمتغير تابع.
أسلوب التحليل	القليل من الدراسات السابقة اعتمدت على المنهج الاستقرائي للنصوص القانونية في حين أن معظمها اعتمد المنهج الوصفي التحليلي للبيانات من خلال تصميم استبانة.	تشابهت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في اعتمادها المنهج الوصفي التحليلي للبيانات من خلال تصميم استبانة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى أدبيات الموضوع والدراسات السابقة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة ودراسة فرضياتها، فقد تمّ تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع شركات تدقيق حسابات شركات الوساطة المالية في الأردن البالغ عددها (23) شركة تدقيق. تم توزيع (75) استبانة على (23) شركة تدقيق، وتم استرداد (63) استبانة؛ أي ما نسبته (84%) من أصل العدد الموزع من الاستبانات. وعند تدقيق الاستبانات المستردة، تم استبعاد (استبانتين) لعدم اكتمال تعبئتهما. وبذلك كان عدد الاستبانات الصالحة لغايات التحليل الإحصائي (61) استبانة؛ أي ما نسبته (81.3%) من أصل العدد المستردّ من الاستبانات.

أساليب جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال تصميم استبانة اعتماداً على الدراسات السابقة والإطار النظري واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص. وقد تكونت الاستبانة من جزأين:

الجزء الأول: يتضمن الأسئلة حول الخصائص الديموغرافية وهي: العمر، والتحصيل العلمي، والخبرة، والمسمى الوظيفي.

الجزء الثاني: يتضمن فقرات الاستبانة التي تتعلق بالمتغير المستقل والمتمثلة في: (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والاتصالات والمعلومات، والمراقبة) بواقع (25) فقرة، وتلك التي تتعلق بالمتغير التابع وهو الحدّ من غسل الأموال في شركات الوساطة المالية في الأردن بواقع (5) فقرات. وبذلك بلغ عدد فقرات أداة الدراسة (30) فقرة.

مقياس التحليل

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لتفسير إجابات أفراد العينة، بحيث تأخذ الاجابة (موافق جداً) خمس درجات، والإجابة (موافق) أربع درجات، والإجابة (محايد) ثلاث درجات، والإجابة (غير موافق) درجتين، والإجابة (غير موافق جداً) درجة واحدة.

وقد تم استخدام المتوسطات الحسابية لنتائج تحليل البيانات لتفسير البيانات على النحو الآتي:

الجدول (2)
المتوسطات الحسابية لنتائج تحليل البيانات لتفسيرها

الوسط الحسابي	درجة الأهمية
2.49-1.00	منخفضة
3.49-2.50	متوسطة
5.00-3.50	مرتفعة

المصدر: (Sekaran & Bougie, 2012).

ولاختبار صدق البناء، تمّت دراسة ارتباط درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية لمحورها، من أجل تحديد قدرة كل فقرة من فقرات المقياس على التميز. والجدول (3) يبين معامل ارتباط كل فقرة من فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لمحورها. وتعتبر الفقرات السالبة أو التي يقل معامل ارتباطها عن (0.25) متدنية ويفضل حذفها (Linn & Gronlund, 2000).

الجدول (3)

معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية لمحورها

محـاور الدراسة											
البيئة الرقابية		تقييم المخاطر		الأنشطة الرقابية		الاتصالات والمعلومات		المراقبة		الحدّ من غسل الأموال	
الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
1	0.881	6	0.891	11	0.848	16	0.402	21	0.853	26	0.432
2	0.888	7	0.901	12	0.871	17	0.488	22	0.384	27	0.746
3	0.850	8	0.806	13	0.905	18	0.589	23	0.823	28	0.738
4	0.897	9	0.850	14	0.913	19	0.377	24	0.871	29	0.843
5	0.742	10	0.857	15	0.829	20	0.428	25	0.703	30	0.846

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول (3) أن معاملات تميز الفقرات تراوحت بين (0.377–913.0)، وهي فقرات تتمتع بتميز عالٍ؛ إذ إن قيم المعاملات أعلى من (0.25)، وهذا مؤشر على أن الفقرات لها قدرة تميزية تمكنها من تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها.

وللتأكد من مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الاستبانة، تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) بحيث تكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت قيمتها أكبر من (0.60)، وكلما زادت دل ذلك على درجة ثبات أعلى لأداة الدراسة، (Sekaran & Bougie, 2012). وبالنظر إلى الجدول (4)، نجد أن قيمة ألفا كرونباخ للعينة النهائية كانت (0.9477). لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات، والقول إن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

الجدول (4)

معامل (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات فقرات أداة الدراسة

المتغيرات	عدد الفقـرات	Cronbach's Alpha
البيئة الرقابية	5	0.9060
تقييم المخاطر	5	0.9103
الأنشطة الرقابية	5	0.9211
الاتصالات والمعلومات	5	0.7490
المراقبة	5	0.7914
الحدّ من غسل الأموال	5	0.7570
المؤشر الكلي لفقرات أداة الدراسة	30	0.9477

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات التحليل الإحصائي.

وتم إجراء اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)، الذي يستخدم لاختبار توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً في حال كان عدد الحالات أكبر من (50)، ومن شروط التوزيع الطبيعي أن تكون قيمة (Sig.) للبيانات أكبر من (0.05) وقيمة (K-S) أقل من (5) (أبو زيد، 2010).

الجدول (5)

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات	البيئة الرقابية	تقييم المخاطر	الأنشطة الرقابية	الاتصالات والمعلومات	المراقبة	الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب
الوسط الحسابي	3.96	3.95	3.87	2.55	3.62	3.88
الانحراف المعياري	0.638	0.668	0.669	0.322	0.551	0.562
K-S	1.295	1.188	1.106	1.100	1.124	0.859
Sig.	0.068	0.117	0.172	0.174	0.160	0.452

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات التحليل الإحصائي.

تشير نتائج الاختبار الموضّحة في الجدول (5) إلى أن توزيع البيانات كان طبيعياً؛ فقد كانت قيم (Sig.) لجميع الأبعاد أكبر من (0.05) وقيم اختبار (K-S) لجميع الأبعاد أقل من (5).

كما تمّت دراسة الارتباطات المتداخلة (Multi-Collinearity) بين المتغيرات المستقلة؛ إذ إن الوضع المثالي في الانحدار المتعدد أن ترتبط المتغيرات المستقلة بشكل قوي مع المتغير التابع وأن لا ترتبط مع بعضها بعضاً في الوقت نفسه. فإذا كان هناك ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، فإن ذلك يؤدي إلى:

- أن تقل قيمة (R)، والسبب هو أن المتغيرات المستقلة تتشارك في تفسير التباين في المتغير التابع.
- صعوبة تحديد الأهمية النسبية لكل متغير مستقل (دودين، 2013).

وللتأكد من توافر الوضع المثالي في الانحدار المتعدد لهذه الدراسة، تم استخراج معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance)؛ إذ يشير الجدول (6) إلى أن معامل التباين المسموح به للمتغيرات المستقلة كان أقل من (1) وأكبر من (0.01)، كما كانت قيم معامل تضخم التباين أقل من (10)، ويعد ذلك مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة، وهو ما يدلّ على قبول القيم واعتبارها مناسبة لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Hair et al., 2006)، وبالتالي اختبار فرضية الدراسة الرئيسة.

الجدول (6)

نتائج اختبار قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

معيار التدقيق الدولي (315)	Tolerance (التباين المسموح به)	VIF (معامل تضخم التباين)
البيئة الرقابية	0.299	3.350
تقييم المخاطر	0.170	5.889
الأنشطة الرقابية	0.182	5.481
الاتصالات والمعلومات	0.819	1.221
المراقبة	0.364	2.748

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات التحليل الإحصائي.

نتائج الدراسة ومناقشتها

وصف خصائص عينة الدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان التكرارات والنسب المئوية للمعلومات الديموغرافية لعينة أفراد الدراسة، وفي الجدول (7) توضيح لذلك.

الجدول (7)

التكرارات والنسب المئوية للمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	N	الفئات	التكرار	%
العمر	1	أقل من 30 سنة	10	16.4
	2	31- 40 سنة	36	59
	3	41-50 سنة	11	18
	4	51 سنة فما فوق	4	6.6
التحصيل العلمي	1	أقل من بكالوريوس	0	0
	2	بكالوريوس	53	86.9
	3	ماجستير	6	9.8
	4	دكتوراه	2	3.3
الخبرة	1	أقل من 5 سنوات	7	11.5
	2	5- 10 سنوات	13	21.3
	3	11- 15 سنة	36	59
	4	أكثر من 15 سنة	5	8.2
المسمى الوظيفي	1	مساعد مدقق	7	11.5
	2	مدقق رئيسي	40	65.6
	3	مدير تدقيق	11	18
	4	صاحب أو شريك في مكتب تدقيق	3	4.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات التحليل الإحصائي.

وصف متغيرات الدراسة

البيئة الرقابية: يبين الجدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على بعد البيئة الرقابية الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

الجدول (8)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد البيئة الرقابية

رقم الفقرة	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
1	الإجراءات الرقابية المتبعة توضّح السلوك المتوقع من الموظفين عبر المستويات الإدارية المختلفة.	3.90	0.746	مرتفعة	5
2	تعزز إجراءات الرقابة الداخلية من قيم النزاهة والقيم الأخلاقية مع العملاء.	4.02	0.718	مرتفعة	1
3	يساعد الهيكل التنظيمي الموظفين في معرفة سلطاتهم والمسؤوليات الملقاة عليهم.	3.98	0.785	مرتفعة	2
4	الموظفون مسؤولون عن جزئيات معينة من نظام الرقابة بناءً على الوصف الوظيفي لكل موظف.	3.97	0.795	مرتفعة	3
5	هنالك مجموعة من الإجراءات والسياسات الرقابية لتنفيذها داخل الشركة في دليل خاص.	3.95	0.693	مرتفعة	4
	المؤشر الكلي	3.96	0.638	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات التحليل الإحصائي.

يشير الجدول (8) إلى أن بعد البيئة الرقابية حقق متوسطاً حسابياً مقداره (3.96)، بانحراف معياري قدره (0.638)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق البيئة الرقابية مرتفع من وجهة نظر أفراد العينة. وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (2) التي نصّها: "تعزز إجراءات الرقابة الداخلية من قيم النزاهة والقيم الأخلاقية مع العملاء" احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.02) وبانحراف معياري مقداره (0.718). ومن ناحية أخرى، حصلت الفقرة (1) التي نصّها: "الإجراءات الرقابية المتّبعة توضّح السلوك المتوقع من الموظفين عبر المستويات الإدارية المختلفة" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.90)، بانحراف معياري مقداره (0.746).

تقييم المخاطر: يبين الجدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على بعد تقييم المخاطر الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

الجدول (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد تقييم المخاطر

رقم الفقرة	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
6	تعتمد الشركة على التقنيات الحدّيثة في عملية تقييم المخاطر سواء بتحديدها أو مواجهتها.	3.85	0.727	مرتفعة	4
7	إجراءات الرقابة الداخلية تعتبر خط الدفاع الأول لمواجهة المخاطر المتعلقة بكل وظيفة.	3.89	0.733	مرتفعة	3

8	يشترك موظفو الرقابة الداخلية في مناقشة الإجراءات الرقابية لمواجهة احتمال حدوث المخاطر.	3.75	0.850	مرتفعة	5
9	الشركة تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر الداخلية والخارجية.	4.23	0.783	مرتفعة	1
10	تتخذ الشركة مجموعة من الإجراءات السليمة لمواجهة المخاطر.	4.03	0.795	مرتفعة	2
	المؤشر الكلي	3.95	0.668	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات التحليل الإحصائي.

يشير الجدول (9) إلى أن هذا البعد حقق متوسطاً حسابياً مقداره (3.95)، بانحراف معياري قدره (0.668)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تقييم المخاطر مرتفع من وجهة نظر أفراد العينة.

وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (9) التي نصّها: "الشركة تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر الداخلية والخارجية" احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.23) وبانحراف معياري مقداره (0.783). ومن ناحية أخرى، حصلت الفقرة (8) التي نصّها: "يشترك موظفو الرقابة الداخلية في مناقشة الإجراءات الرقابية لمواجهة احتمال حدوث المخاطر" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.75)، بانحراف معياري مقداره (0.850).

الأنشطة الرقابية: يبين الجدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على بعد الأنشطة الرقابية الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات

الجدول (10)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد الأنشطة الرقابية

رقم الفقرة	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
11	تتوفر في الشركة ضوابط التحكم والسيطرة التي تمنع الوصول إلى البيانات والأصول الملموسة.	3.95	0.740	مرتفعة	1
12	تشمل الأنشطة الرقابية آليات لتقييم أداء العاملين في مختلف المواقع التنظيمية.	3.85	0.703	مرتفعة	4
13	تتبنى الشركة مجموعة من الأنشطة الرقابية المادية والإلكترونية لحماية أصول المؤسسة.	3.87	0.763	مرتفعة	2
14	تحرص الشركة على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم توجيه مهام متعارضة للموظف.	3.87	0.806	مرتفعة	3
15	تستخدم الشركة أسلوب الشكاوى كأداة رقابية.	3.79	0.819	مرتفعة	5
	المؤشر الكلي	3.87	0.669	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات التحليل الإحصائي.

يشير الجدول (10) إلى أن هذا البعد حقق متوسطاً حسابياً بلغ (3.87)، بانحراف معياري قدره (0.669)، وهو ما يشير

إلى أن مستوى الأنشطة الرقابية مرتفع من وجهة نظر أفراد العينة. وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (11) التي نصّها: "تتوفر في الشركة ضوابط التحكم والسيطرة التي تمنع الوصول إلى البيانات والأصول الملموسة" احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (3.95) وبانحراف معياري مقداره (0.740). ومن ناحية أخرى، حصلت الفقرة (15) التي نصّها: "تستخدم الشركة أسلوب الشكاوى كأداة رقابية" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.79)، بانحراف معياري مقداره (0.819).

الاتصالات والمعلومات: يبين الجدول (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على بعد الاتصالات والمعلومات الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

الجدول (11)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد الاتصالات والمعلومات

رقم الفقرة	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
16	لدى الشركة خطة استراتيجية مناسبة لتطوير أنظمة المعلومات.	2.05	0.561	متدنية	5
17	لدى الشركة آلية اتصالات فعّاله لتزويد الأطراف الخارجية المعنية بالمعلومات.	2.84	0.711	متوسطة	2
18	تسعى الشركة إلى تنظيم إيصال المعلومات داخلياً المتعلقة بالأهداف ومسؤوليات الرقابة اللازمة لدعم العمل الرقابي.	3.05	0.717	متوسطة	1
19	توجد لدى الشركة شبكة معلومات داخلية فعالة لتزويد المديرين بالمعلومات اللازمة لهم.	2.10	0.700	متدنية	4
20	تقوم الشركة بجمع المعلومات الملائمة التي لها علاقة بدعم عمل الرقابة الداخلية واستخدامها.	2.72	0.819	متوسطة	3
	المؤشر الكلي	2.55	0.322	متوسطة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات التحليل الإحصائي.

يشير الجدول (11) إلى أن هذا البعد حقق متوسطاً حسابياً مقداره (2.55)، بانحراف معياري قدره (0.322)، وهو ما يشير إلى أن مستوى الاتصالات والمعلومات متوسط من وجهة نظر أفراد العينة. وقد أظهرت النتائج أن الفقرة رقم (18) التي نصّها: "تسعى الشركة إلى تنظيم إيصال المعلومات داخلياً المتعلقة بالأهداف ومسؤوليات الرقابة اللازمة لدعم العمل الرقابي" احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (3.05) وبانحراف معياري مقداره (0.717). ومن ناحية أخرى، حصلت الفقرة (16) التي نصّها: "لدى الشركة خطة استراتيجية مناسبة لتطوير أنظمة المعلومات" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (2.05)، بانحراف معياري مقداره (0.561).

المراقبة: يبين الجدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على بعد المراقبة الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

الجدول (12)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على المراقبة

رقم الفقرة	الفقـرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
21	تقوم المؤسسة بعمل تقييمات للعمليات التشغيلية ضمن مختلف المستويات الإدارية.	3.66	0.793	متوسطة	3
22	تستخدم نتائج تقارير المراقبة عند وضع أنظمة واستراتيجيات للرقابة الداخلية في المستقبل.	3.08	0.936	متوسطة	5
23	أنشطة المراقبة من مسؤوليات قسم التدقيق الداخلي.	4.00	0.816	مرتفعة	1
24	تساهم نتائج تقارير المراقبة في معالجة جوانب القصور لاتخاذ القرارات السليمة.	3.80	0.813	مرتفعة	2
25	تستخدم الشركة عدة أنواع من أنشطة المراقبة والتقييم (تقارير الأداء، وتقارير الإنتاج، وتقارير المبيعات...الخ).	3.54	0.743	متوسطة	4
	المؤشر الكلي	3.62	0.551	متوسطة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات التحليل الإحصائي.

يشير الجدول (12) إلى أن هذا البعد حقق متوسطاً حسابياً مقداره (3.62)، بانحراف معياري قدره (0.551)، وهو ما يشير إلى أن مستوى المراقبة متوسط من وجهة نظر أفراد العينة.

وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (23) التي نصّها: "أنشطة المراقبة من مسؤوليات قسم التدقيق الداخلي" احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.00) وبانحراف معياري مقداره (0.816). ومن ناحية أخرى، حصلت الفقرة (22) التي نصّها: "تستخدم نتائج تقارير المراقبة عند وضع أنظمة واستراتيجيات للرقابة الداخلية في المستقبل" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.08)، بانحراف معياري مقداره (0.936).

الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب: يبين الجدول (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على بعد الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

الجدول (13)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رقم الفقرة	الفقـرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
26	توفر إدارة الشركة تعليمات وإجراءات مكتوبة متعلقة بمكافحة غسل الأموال.	4.05	0.693	مرتفعة	1
27	تعمل إدارة الشركة على التنسيق مع المؤسسات المعنية بمكافحة غسل الأموال.	3.59	0.761	متوسطة	5
28	تقوم إدارة الشركة بتصنيف العملاء حسب درجة المخاطر المرتبطة بهم.	3.89	0.777	مرتفعة	4

29	تعمل إدارة الشركة على تأهيل العاملين لديها لمكافحة غسل الأموال.	3.97	0.856	مرتفعة	2
30	تلتزم إدارة الشركة بالاحتفاظ بالسجلات المالية الخاصة بالعملاء ضمن الفترة القانونية.	3.90	0.851	مرتفعة	3
	المؤشر الكلي	3.88	0.562	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات التحليل الإحصائي.

يشير الجدول (13) إلى أن هذا البُعد حقق متوسطاً حسابياً قدره (3.88)، بانحراف معياري قدره (0.562)، وهو ما يشير إلى أن مستوى الحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب مرتفع من وجهة نظر أفراد العينة. وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (26) التي نصّها: "توفر إدارة الشركة تعليمات وإجراءات مكتوبة متعلقة بمكافحة غسل الأموال" احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.05) وبانحراف معياري مقداره (0.693). ومن ناحية أخرى، حصلت الفقرة (27) التي نصّها: "تعمل إدارة الشركة على التنسيق مع المؤسسات المعنية بمكافحة غسل الأموال" على أقل المتوسطات الحسابية الذي بلغ (3.59)، بانحراف معياري مقداره (0.761).

اختبار فرضيات الدراسة

الجدول (14)
نتائج اختبار الفرضيات

رقم الفرضية	الفرضية	نوع الاختبار	القيمة المحسوبة	درجة الحرية (DF)	القيمة الجدولية	Sig.	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (R^{Adj})	نتيجة H0
$H_{0.1.1}$	الفرعية الأولى	الانحدار الخطي البسيط (T)	9.771	(ن − 1) 1 − 61 60	2.0003	0.00	0.786	0.618	0.612	رفض
$H_{0.1.2}$	الفرعية الثانية		9.061			0.00	0.763	0.582	0.575	رفض
$H_{0.1.3}$	الفرعية الثالثة		9.850			0.00	0.789	0.622	0.615	رفض
$H_{0.1.4}$	الفرعية الرابعة		2.015			0.048	0.254	0.064	0.049	رفض
$H_{0.1.5}$	الفرعية الخامسة		8.255			0.00	0.732	0.536	0.528	رفض
$H_{0.1}$	الرئيسة	الانحدار الخطي المتعدد (F)	68.144	(ن−1) − (ك−1) (1−61)−(6−1) 5 −60 55 5/55	2.35	0.00	0.732	0.536	0.528	رفض

(ن): حجم العينة. (ك): عدد المشاهدات أو المتغيرات.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات التحليل الإحصائي.

يلخص الجدول (14) نتائج اختبار فرضيات الدراسة، وذلك من أجل تحديد علاقات الأثر وصولاً إلى تقديم النتائج وتوضيح سلوك العلاقات بين متغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) كقاعدة لرفض الفرضيات أو قبولها. فقد بلغ مستوى الدلالة لجميع فرضيات الدراسة (0.00)، وهو أقل من (0.05) وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0. كذلك كانت قيم (F) و(T) المحسوبة لجميع فرضيات الدراسة أكبر من قيمتها الجدولية.

كما تبين أن العلاقات طردية بين أبعاد المعيار الدولي (315) والحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات الوساطة المالية في الأردن؛ إذ تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.254-0.789).

النتـائج

أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع مستوى تطبيق المعيار الدولي (315) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وذلك يعود لتميز أبعادها الخمسة (البيئة الرقابية، وتقدير المخاطر، والأنشطة الرقابية، الاتصالات والمعلومات، والمراقبة) في شركات الوساطة المالية في الأردن، وذلك وفقاً للآتي:

- تراعي شركات الوساطة المالية في الأردن تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية من قيم النزاهة والقيم الأخلاقية مع العملاء.
- هناك تصور واضح لشركات الوساطة المالية في الأردن للمخاطر الداخلية والخارجية.
- توفر شركات الوساطة المالية في الأردن ضوابط التحكم والسيطرة التي تمنع الوصول إلى البيانات والأصول الملموسة.
- هناك آلية اتصالات فعّالة لتزويد الأطراف الخارجية المعنية بالمعلومات.
- تستخدم نتائج تقارير المراقبة عند وضع أنظمة واستراتيجيات للرقابة الداخلية في المستقبل.

أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع مستوى تطبيق عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات الوساطة المالية في الأردن، وذلك وفقاً للآتي:

- تعمل إدارة شركات الوساطة المالية في الأردن على تأهيل العاملين لديها لمكافحة غسل الأموال.
- هناك التزام من إدارة شركات الوساطة المالية في الأردن بالاحتفاظ بالسجلات المالية الخاصة بالعملاء ضمن الفترة القانونية.
- تقوم إدارة شركات الوساطة المالية في الأردن بتصنيف العملاء حسب درجة المخاطر المرتبطة بهم.

التوصـيات

- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على الأقل مرة سنوياً، مع التأكد من تحديد المخاطر الجوهرية وإدارتها والإفصاح عنها.
- يجب أن تُسند للموظفين مسؤوليات واضحة في إدارة المخاطر كل حسب وظيفته، وأن يتم تدريبهم بشكل كافٍ لتمكينهم من القيام بتحديد المخاطر وإدارتها بشكل مستدام.
- تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتحديد أهداف الرقابة ومراجعة السياسات الهامة للرقابة، ومراعاة أن تكون مرنة تقبل التعديل أو التغيير تحت أي ظرف من الظروف.
- تطوير الوسائل والسياسات الرقابية لتتواكب مع المعايير الدولية، والتأكد من الامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة المتعلقة بطبيعة العمل ونوع القطاع.
- تحديد المعلومات الخاصة بالبيئة الداخلية ورفع التقارير الخاصة بها، ووضع آلية لتزويد المديرين أو المعنيين بالمعلومات اللازمة لهم وإيصالها لهم في الوقت المناسب.
- إيجاد قنوات اتصال مفتوحة في المؤسسات المالية العاملة في الأردن مع القنوات الخارجية ومتابعة الاتصالات الواردة من الأطراف الخارجية.
- ضرورة اتباع برنامج التأهيل المستمر وتطبيقه في المؤسسات المالية الأردنية من خلال دورات تدريبية تتعلق بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأساليبها، ومخاطرها، والمشاركة في المحافل الدولية ذات العلاقة بالسياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المراجع

المراجع العربية

أبو زيد، "محمد خير" سليم، 2010، ***التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية SPSS***، الطبعة الأولى، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

جمعة، أحمد حلمي، 2009، ***تطور معايير التدقيق والأاكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة – الرقابة الداخلية***، الطبعة الأولى، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

حماد، طارق عبدالعال، 2007، ***موسوعة معايير المراجعة/ شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية***، الاسكندرية: دار الجامعي الاسكندرية.

الخالدي، ناهض نمر، 2015، مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO: دراسة حالة قطاع غزة، ***مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية***، 17 (1)، غزة، ص 291 – 324.

دودين، حمزة محمد، 2013، ***التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS***، الطبعة الثانية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الساعدي، ذو الفقار علي رسن، 2010، استجابة القوانين العراقية لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة غسيل الأموال، ***مجلة المنصور***، كلية المنصور، 14، إصدار خاص، بغداد، ص139 – 156.

عبد الرحيم، نادية، وبن سعيد، أمين، 2017، جريمة تبييض الأموال في ظل رقمنة الخدمات المصرفية، ***مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية***، العدد العاشر، الجزء الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، ص 26 – 36.

عربيات، آلاء عبد الكريم، 2017، ***أثر مقررات لجنة رعاية المنظمات (COSO) في الحدّ من غسل الأموال في المؤسسات المالية الأردنية***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية عمان الجامعية، عمان، الأردن.

فضيلة، بوطورة، والشريف، بقة، 2015، دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في الجزائر، ***مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية***، 5 (1)، الجزائر، ص 244 – 276.

القضاة، ليث أكرم، 2017، أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) في تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C's في البنوك التجارية الأردنية، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، الجامعة الأردنية، 13 (4)، عمان، الأردن، ص497 – 529.

المواقع الإلكترونية

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، 1988، ص1–53، متاح على: www.unodc.org.

تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، رقم (51) لسنة (2010، البنك المركزي الأردني، متاح على: www.cbj.gov.jo.

تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة الأوراق المالية لسنة (2010، هيئة الأوراق المالية، متاح على: www.jsc.gov.jo.

تقرير هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي لعام (2004، موقع مركز إيداع الأوراق المالية، متاح على: www.sdc.com.jo، تاريخ المشاهدة: 19 / 6 / 2018.

تقرير هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي لعام (2005، موقع مركز إيداع الأوراق المالية، متاح على: www.sdc.com.jo، تاريخ المشاهدة: 19 / 6 / 2018.

تقرير هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي لعام (2006، موقع مركز إيداع الأوراق المالية، متاح على: www.sdc.com.jo، تاريخ المشاهدة: 19 / 6 / 2018.

تقرير هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي لعام (2016، موقع مركز إيداع الأوراق المالية، متاح على: www.sdc.com.jo، تاريخ المشاهدة: 19 / 6 / 2018.

قانون مكافحة غسل الأموال الأردني، رقم (46) لسنة (2007، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، متاح على: www.amlu.gov.jo.

مؤشر لجنة بازل لمكافحة غسل الأموال، متاح على: www.khaberni.com/news، تاريخ المشاهدة: 2018/7/20.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Abdulraheem, Nadia and Bin Saeed, Amin. 2017. The Crime of Money Laundering under the Digitization of Banking Services, ***Journal of Economic and Financial Studies***, 10 Part (2): Algeria, 26-36.

Abu Zaid, "Mohammad Khair" Saleem. 2010. ***Statistical Analysis Using SPSS***, 1st Edition, Amman: Dar Al-Safa for Publishing, Distribution and Printing.

Al-Qudah, Laith Akram. 2017. The Impact of Internal Control in Accordance with COSO Commission's Decisions on the Analysis of Credit Risk According to the 5C's Approach in Jordanian Commercial Banks, ***Jordan Journal of Business Administration***, 13 (4): Amman, Jordan, 497-529.

Alsaedi, Thu Alfaqar Ali. 2010. Compliance of Iraqi Laws with the Requirements of the United Nations Convention against Money Laundering, ***Al-Mansour Journal***, (14) Special Issue (1): 139-156.

Arabyat, Ala' Abdel-Kareem. 2017. ***The Impact of Committee of Sponsoring Organizations (COSO) Decisions on Reducing Money Laundering within Jordanian Financial Institutions***, Unpublished Master Thesis, Al-Balqa Applied University, Amman University College, Jordan.

Dodeen, Hamzeh Mohammad. 2013. ***Advanced Statistical Analysis Using SPSS***, 2nd Edition, Amman, Dar Almasira for Publication and Distribution.

Fadeela, Botora and Alshareef, Buka. 2015. The Role of the Internal Control System in the Detection and Monitoring of Credit Risks in Commercial Banks: A Field Study on the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR) in Algeria, ***Al Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences***, 5 (1): Algeria, 244-276.

Hammad, Tareq Abdel Aal. 2007. ***Encyclopedia of Auditing Standards / Explanation of International, American and Arabic Auditing Standards***, Alexandria: AlJamei Alexandria House.

Jomaa, Ahmad Helmi. 2009. ***The Development of Auditing and Insurance Standards and Ethics Rules of Profession-Internal Control***, 1st Edition, Amman: Dar Al-Safa for Publishing, Distribution and Printing.

Khaldi, Nahed Nimer. 2015. The Commitment Extent of Higher Education Institutions in Palestine to the Internal Controls According to COSO Framework: Case Study of the Gaza Strip, ***Al-Azhar University Journal***, ***Humanity Science Series***, 17 (1): Gaza, 291-324.

Websites

United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, 1988, 1-53, available at: www.unodc.org.

Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Regulations, No. (51) of (2010). Central Bank of Jordan, available at: www.cbj.gov.jo

Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Regulations in Securities Activities, (2010). Jordan Securities Commission, available at: www.jsc.gov.jo

Report of the Securities Commission, Annual Report. 2004. Securities Depository Center, available at: www.sdc.com.jo, date of view: 19/6/2018.

Securities Commission Report, Annual Report. 2005. The Securities Depository Center, available at: www.sdc.com.jo, date of view: 19/6/2018.

Securities Commission Report, Annual Report. 2006. The Securities Depository Center, available at: www.sdc.com.jo, date of view: 19/6/2018.

Report of the Securities Commission, Annual Report. 2016. The Securities Depository Center, available at: www.sdc.com.jo, date of view: 19/6/2018.

Jordan Anti-Money Laundering Law, No. (46) of 2007. AML/CFT Unit, available at: www.amlu.gov.jo.

Basel Committee Indicator on Money Laundering, available at: www.kaberni.com/news, date of view: 20/7/2018.

المراجع الأجنبية

Abu Olaim, Ahmad Mohammad Abdalla and Rahman, Aspalella A. 2016. The Impact of Jordanian Anti – Money Laundering Laws on Banks, ***Journal of Money Laundering Control***, 19 (1): 70-78. https://doi.org/ 10.1108/JMLC-07-2014-0023.

Hair, J.F., Black, W.C., Babin, B. J., Anderson, R. E. and Tatham, R.L. 2006. ***Multivariate Data Analysis***, 6th Edition, Prentice-Hall.

International Federation of Accountants (IFAC), (2003). International Standard on Auditing (ISA) 400, "***Risk Assessment and Internal Control***", 357-371, available at: www.bkrasiapac.com.

International Federation of Accountants (IFAC). 2009. ***Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements***, International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), available at: www.ifac.org.

Linn, Robert, L., Gronlund, Norman, E. 2000. ***Measurement and Assessment in Teaching***, 8th Edition, Prentice-Hall.

Mitrou, Dimitra Th. and Papachristou, Georgios K. 2015. ***The Contribution of Internal Audit on Combating Money Laundering and Terrorism Financing***, International Academic Conference Proceedings, The West-East Institute, Vienna, Austria, 163-172.

Naheem, Mohammed Ahmed. 2016. Internal Audit Function and AML Compliance: Globalization of the Internal Audit Function, ***Journal of Money Laundering Control***, 19 (4): 459-469. https://doi.org/10.1108/JMLC-05-2015-0020.

Pinho, Carlos. 2015. Implementation of Internal Control Systems to Combat Money Laundering and Financing of Terrorism: An Applied Exploratory Study to the Angolan Financial Sector, ***International Journal of Business and Social Research***, 5 (7): 38-50. http://dx.doi.org/10.18533/ijbsr.v5i7.811.

Sekaran, U., & Bougie, R. 2012. ***Research Methods for Business: A Skill Building Approach***, (5th) Edition, NY: John Wiley & Sons, Inc., New York.